* *

التدخل الدولي في الصومال

أ. أبوبكر هدية المحروق•

مقدمة:

للقارة الأفريقية نصيب كبير في عمليات حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، بل إن إحدى دول القارة " الصومال " شهدت أكبر عملية تدخل تقوم بها الأمم المتحدة.

والواقع أن هذا الوضع يعود بالدرجة الأولى إلى أن انتهاء الحرب الباردة كان سببا ضمن عوامل أخرى عديدة ساهمت في تأجيج وتفاقم العديد من الصّراعات الداخلية في الدول الأفريقية، علاوة على أن تلك الصراعات الأفريقية أفضت في بعض الحالات إلى وقوع مذابح مروعة أو مجاعة هائلة بصورة جعلت التدخل الدولي أمراً حتمياً، على الرغم من أن تلك الصراعات لم تصنف في الأغلب بوصفها تهديداً للأمن والسلم الدوليين.

ولم يكن الاهتمام الدولي المكثف الذي نالته حالات الصراع الداخلي في أفريقيا عموماً وفي الصومال خصوصاً، عائداً فقط إلى التصعيد الدموي الذي شهدته تلك الصراعات. لكنه كان في نفس الوقت نتاجاً لرغبة الأمم المتحدة والعديد من القوى الدولية الفاعلة في اختبار عدد من الأفكار التي كانت قد تبلورت خلال

• – الجامعة الأسمرية الإسلامية – كلية الاقتصاد والتجارة– قسم العلوم السياسية

الفترة المبكرة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة بشأن آليات حفظ الأمن والسلم الدوليين.

1. **مشكلة الدراسة:**

في إطار الواقع الذي تشـهده عملية تسـوية الصـراعات الداخلية في أفريقيا عموماً وفي الصومال خصوصاً، فإن الدراسة ستبحث الإشكالية التي كان لها دور في الظروف المحيطة بتسـوية الصـراعات الداخلية في أفريقيا من خلال دراسة حالة الصومال كنموذج. تتلخص مشكلة البحث في التساؤل الآتي: ما هي طبيعة التدخل الدولي الإنساني في الصومال؟ وزيادة في البحث يمكن طرح مجموعة من التساؤلات:

- ما هي أسباب التدخل الدولي الإنساني؟
- ما هي طبيعة عمليات التدخل؟
- ما هي نتائج عمليات التدخل في الصومال؟

2. **فرضية البحث:**

تتمثل فرضية البحث في الإجابة على التساؤلات للمشكلة البحثية وهي:

أن التدخل الدولي الإنساني في الصومال (أتسم) بخليط من التدخل الدولي والإقليمي وتعدد الأسباب لهذا التدخل من أسباب إنسانية وأسباب سياسية واقتصادية لدول إقليمية ودولية لم يحقق هذا التدخل نتائج على الصعيد الإنساني في الصومال، فلا تزال الأزمة الإنسانية مستمرة في الصومال والحروب على أشدها، رغم تحقيق بعض الدول وخاصة الإقليمية بعض مصالحها في هذا التدخل.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال تناول قضية التدخل الدولي الإنساني في الصومال ومعرفة أسباب هذا التدخل وكذلك عرض وتحليل النتائج المترتبة على عمليات التدخل الدولي ومعرفة الأوضاع الإنسانية السائدة بعد هذا التدخل.

4. منهجية البحث:

سعت هذه الدراسة للإلمام بجوانب هذا الموضوع لأهميته وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يدرس خصائص ظاهرة التدخل الإنساني وأبعادها عن طريق تجميع المعلومات بما يمكن من معرفة أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها.

كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال سرد ودراسة تطور طبيعة التدخل الإنساني.

5. تقسيمات البحث:

سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

يتناول أسباب التدخل الدولي في الصومال.

المبحث الثاني:

عمليات الأمم المتحدة في الصومال.

المبحث الثالث:

تقييم عمليات التدخل الدولي في الصومال.

أولاً: المبحث الأول:
أسباب التدخل الدولي في الصومال:

وصلت حالة الشعب الصومالي إثر تعقد الأزمة السياسية داخلة من الفقر والجوع والتشرد داخل أراضي الصومال وخارجها إلى حالة يرثي لها[1].

إلا أن المشكلة التي واجهت الصومال هي انهيار مؤسسات الدولة وانتشار المليشيات والصراعات القبلية؛ بالإضافة إلى تدخل دولي وإقليمي والتنافس والصراع بين القوى الصومالية المختلفة وأدى ذلك إلى ظهور ثلاث سلطات محلية في أقاليم البلاد الثلاثة وكل إقليم له سلطة تحكم السيطرة على مقاليد السلطة في هذه الأقاليم الثلاثة وبالتالي أصبح الصومال مقسم إلى عدة أقاليم ودويلات بدأ الصراع والتنافس بين هذه الأقاليم وكذلك بدأ الصراع القبلي بين القبائل داخل الإقليم الواحد نفسه[2].

وقد وافق مجلس الأمن استناداً إلى الفصل السابع على التدخل العسكري بالإجماع، وفقا للقرار رقم (794) ديسمبر (1992م).

وهكذا مهد هذا القرار الدولي الصادر بإجماع أعضاء مجلس الأمن وبدون طلب من الحكومة الصومالية ولأول مرة لعملية تدخل عسكري تشكل القوات الأمريكية عمودها الفقري وسمح لها باستخدام كل الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن.

([1]) هيفاء أحمد يونس، المصالحة الصومالية، مجلة المستقبل العربي، العدد 316، يونيو 2005، ص73.

([2]) التقرير الإستراتيجي العربي، 1992، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1993، ص159.

ولذلك بدأ الصراع المسلح بين القوات الأمريكية والقوات التابعة للجنرال (عيديد) التي رفضت نزع سلاحها فبدأت القوات الأمريكية التفتيش عن مواقع تخزين الأسلحة لفصائل عديدة مما أدى إلى التصادم بينهما.

بالإضافة إلى ما سبق، كان المتغير البارز في خريطة الصراع الداخلي في الصومال يتمثل في تنامي دور الحركات الإسلامية، حيث أصبحت الساحة السياسية الصومالية تشهد ظهور مالا يقل عن ثماني حركات إسلامية فاعلة.

ويتميز العمل السياسي لهذه الحركات بالحنكة وحسن التنظيم ومن أبرز الحركات " الاتحاد الإسلامي الصومالي" "بزعامة الشيخ علي ورسمه" وحركة الإصلاح الإسلامية "بزعامة الشيخ محمد علي إبراهيم" وتعتبر الحركات الإسلامية بمثابة التنظيمات الوحيدة غير القبلية في الصومال فهي لا تعمل على أساس قبلي وإنما تنتشر في جميع المناطق الصومالية وتضم عناصر من جميع القبائل على خلاف المليشيات الحزبية القبلية[1].

وكنتيجة لما سبقت الإشارة إليه من الأوضاع السائدة في الأراضي الصومالية، فإن العالم بدأ في الاهتمام إلى الأوضاع الإنسانية السيئة في الصومال. هذا فضلاً عن أن هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تجعل من الصومال محط أنظار العالم وهي كالآتي:

1. الموقع الاستراتيجي: حيث يقع الصومال في منطقة القرن الأفريقي الواقع في الجزء الشرقي من القارة الأفريقية وهي طريق ملاحي مهم جداً يربط بين

(1) أحمد إبراهيم محمود، الأمم المتحدة وحفظ السلام في أفريقيا، تجربة التدخل الدولي في الصومال ورواندا، مجلة سياسة "الدولية" 12، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 1995م، ص 123.

المحيط الهندي والبحر المتوسط من خلال البحر الأحمر وممرات مائية هامة مثل قناة السويس ومضيق باب المندب لذا تعتبر هذه المنطقة محور اهتمام القوى الدولية ومجالاً للصراع والتنافس فيما بينها. [1].

2. تزايد النفوذ الإيراني في منطقة القرن الأفريقي وخصوصاً بعد التعاون الوثيق بين إيران والسودان من خلال التوقيع على اتفاقيات للتعاون العسكري بينهما في شهر ديسمبر 1991م وبدأ النفوذ الإيراني يظهر في المنطقة من خلال قيام إيران لتقديم مساعدات عسكرية لحركة الاتحاد الإسلامي الصومالي وبالتالي تهديد المصالح الغربية والأمريكية[2].

3. الثروات الطبيعية التي تحويها الصومال حيث ظهرت الكثير من التقارير والمعلومات التي تفيد عن وجود ثروة بترولية كبيرة في الأراضي الصومالية مما زاد من ضغط الشركات الكبرى الغربية العاملة في قطاع النفط على القوى الكبرى للتدخل في الصومال لتحقيق الاستقرار والأمن وبدأ العمل على الأراضي الصومالية[3].

([1]) عاطف صقر، النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الأفريقي، تقديم صلاح الدين حافظ، القاهرة: مؤسسة الإهرام للترجمة والنشر، 1996، ص11.

([2]) المصدر نفسه، ص93.

([3]) التقرير الاستراتيجي العربي، 1992، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1993م، ص412.

4. الخوف من تنامي عمل الحركات الإسلامية الأصولية التي تعمل في منطقة القرن الإفريقي نتيجة وجود جبهات إسلامية تؤمن بالكفاح المسلح وهذا يؤثر على المصالح الغربية والأمريكية[1].

ثانياً: تدخل الأمم المتحدة في الصومال:

وصلت حالة الشعب الصومالي إثر تعقد الأزمة السياسية داخلة من الفقر والجوع والتشرد داخل أراضي الصومال وخارجها إلى حالة يرثي لها.

وبدأت المعونات الغذائية والطبية تتدفق على الصومال من المنظمات الدولية والإقليمية لمواجهة انتشار الجوع والمرض بين السكان المدنيين لكن بعض القبائل المسلحة كانت تستولي على هذه المعونات الإنسانية وتعرقل جهود الإغاثة في المناطق المتضررة بالصراعات ولذلك أبرمت الأمم المتحدة مع طرفي النزاع الأساسيين في الصومال "علي مهدي ومحمد عديد" اتفاقا يقضي بإرسال 500 جندي مسلح إلى الصومال لضبط الوضع في ميناء مقديشو الجوي وحراسة إمدادات الإغاثة وذلك بعد معارضة شديدة من "عديد"أما خصمه " علي مهدي" فقد رحب بإرسال هذه القوات لأن فيها حداً من نفوذ عيديد.

([1]) نجوى الفوال، المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الصومالية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية للصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، مايو 1999، ص349.

فاتخذ مجلس الأمن قراره رقم (733) في يناير (1992) حيث طالب بوقف إطلاق النار وحل المشكلة بالطرق السلمية كما فرض حظراً على مبيعات الأسلحة[1].

بالفعل بدأت الأمم المتحدة في التدخل لحل النزاع الصومالي الذي بدأ في تهديد السلم والأمن الدولي ولأول مرة في 27 ديسمبر سنة 1991 من خلال إعلان أمين عام الأمم المتحدة "خافيو بيريزدي كيولار" مبادرة في محاولة منه لإحلال السلام في الصومال. وبعد أن وافقت الأمم المتحدة على هذه المبادرة التي طرحها الأمين العام المنتهية ولايته، قام بإجراء مباحثات مع الأمين العام الجديد للأمم المتحدة " بطرس غالي" وانتهت المباحثات بالاتفاق على سرعة إرسال فريق من كبار مسئولي الأمم المتحدة إلى الصومال لإجراء مفاوضات مع الفصائل والقوى الصومالية المتورطة في الصراع الدائر في البلاد بهدف الوصول إلى اتفاق يوفق إطلاق النار والسماح للمنظمات الإنسانية الدولية من العمل في الأراضي الصومالية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين؛ وبالفعل أفلحت الأمم المتحدة في وقف المجاعة التي كانت قد قضت على حوالي 350 ألف صومالي خلال عامي (1991–1992) فإن هناك في المقابل إجماعا على أن الأمم المتحدة قد أخفقت تماماً في إيجاد تسوية سياسية للصراع وتسببت إلى حد ما في تعقيد الأوضاع السياسية والأمنية عبر السياسة المتخبطة التي اتبعتها في إدارة عملية التدخل في الصومال[2].

([1]) محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنســـاني في العلاقات الدولية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2004، ص220.

([2]) التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1994م، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام'، 1995، ص111.

وهذا ما أدى إلى استقالة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة " محمد سحنون" بسبب ما قال إن تقاعس الأمم المتحدة واللامبالاة كما أكد عدم رضاه على الإجراءات والأعمال التي تقوم بها المنظمة الدولية تجاه الصومال في جميع الأعمال التي تتولاها المنظمة وبالتالي استمرت المعاناة الإنسانية في الصومال[1].

دعا الوضع الصومالي الذي سبقت الإشارة إليه مجلس الأمن الدولي إلى إصدار القرار رقم " 746" في السابع عشر من مارس 1992 والذي نص في البند السادس منه على إرسال فريق فني إلى الصومال لمراقبة عمليات الإغاثة الإنسانية وبعدها القيام بإعداد تقارير عن سير العملية الإنسانية وإرسالها إلى مجلس الأمن الدولي.

إلا أن الأمور الإنسانية في الصومال تدهورت بصورة كبيرة جداً مما دعا مجلس الأمن الدولي إلى إنشاء ما عرف باسم " عملية الأمم المتحدة في الصومال وذلك من خلال القرار 751" الذي صدر في 24 أبريل 1992، وقد نص القرار على تحديد مدة العملية بـ90 يوما ونشر 50 مراقباً من الأمم المتحدة للإشراف على وقف إطلاق النار[2].

فمن المعروف أن تدخل الأمم المتحدة في الصراع الداخلي في الصومال ارتكز في بداية الأمر على اعتبارات إنسانية مباشرة، حيث أدت حدة الصراع المسلح بين الجماعات المتنافسة إلى نشوء مجاعات بالغة الحدة في العديد من مناطق الصومال مع صعوبة وصول المساعدات الدولية إلى المناطق المتضررة بسبب اشتداد حدة القتال إلا

(1) عثمان سيد حسن موسى، التدخلات الأجنبية الأسباب والمضاعفات، الخرطوم: المركز العالمي للدراسات الأفريقية، 2006، ص35.

(2) عثمان سيد حسن موسى، مصدر سبق ذكره، ص36-37.

أن تطورات الموقف السياسي والأمني في الصومال أدت بصفة تدريجية إلى اتساع نطاق الأهداف التي حكمت أعمال الأمم المتحدة في البلاد.

ووصل الأمر إلى درجة استناد قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصومال إلى الفصل السابع من الميثاق الخاص بتفويض قوات حفظ السلام باستخدام القوة المسلحة في تنفيذ الأهداف الموضوعة لها[1].

إلا أن حجم هذه القوة لم يكن كافياً على الإطلاق، ومن تم أصدر مجلس الأمن القرار رقم (794) الذي دعا فيه إلى تشكيل قوة أكبر حجماً لحماية أعمال الإغاثة الإنسانية.

وأشار القرار إلى القلق الشديد لدى مجلس الأمن من الانتهاكات الخطيرة التي ترتكب بحق الإنسانية على الأراضي الصومالية وكذلك عمليات النهب والسلب التي تتعرض لها قوافل المنظمات الإنسانية التي تسعى لإيصالها للمدنيين الصوماليين.

وقد أعطى القرار الحق للأمين العام والدول الأعضاء استخدام كافة الوسائل الممكنة لإيجاد أوضاع أمنية تسمح لجهود الإغاثة الإنسانية ودعوة الدول الأعضاء إلى تخصيص وحدات عسكرية للمشاركة في القوات الأممية التي ستدخل الصومال[2]. وفي التاسع من شهر ديسمبر (1992) بدأت القوات الدولية في الدخول إلى الأراضي الصومالية.

([1]) أحمد إبراهيم محمود، الأمم المتحدة وحفظ السلام، مرجع سبق ذكره، ص125.

([2]) جمال سلامة علي، دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين في القارة الأفريقية منذ 1960، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1995، ص178.

وقد ارتبط الحجم الكبير نسبياً لهذه القوة الدولية في بادئ الأمر بإسناد مهام غير مسبوقة لها، اشتملت على: نزع أسلحة الفصائل الصومالية المتصارعة وحماية موظفي الإغاثة العاملين في مختلف أنحاء الصومال وحفظ السلم والأمن في البلاد إلا أن تنفيذ القوات الدولية لمهامها أدى إلى ازياد الاشتباكات بينها وبين الفصائل الصومالية بصورة متواصلة ووقوع أعداد كبيرة من الضحايا في صفوف قوات الأمم المتحدة مما دفع مجلس الأمن إلى زيادة مستوى التسليح للقوات الدولية وتزويدها بالأسلحة الثقيلة وفي هذا الإطار كان من الطبيعي أن يتسع نطاق الأهداف العسكرية للعملية إثر إصرار الأمين العام للأمم المتحدة على إسناد مهمة نزع سلاح الفصائل الصومالية المتصارعة إلى قوات الأمم المتحدة وجرى تأطير هذا الإصرار في القرار رقم (841) الذي صدر سنة (1993) وتسبب بدوره في تعقد شبكة التفاعلات الداخلية في الصومال حيث تحولت القوات الدولية في أنظار قطاعات واسعة من الشعب الصومالي إلى قوات احتلال[1].

وبعد الخروج الدولي تراجع الدور الذي كانت تلعبه الأمم المتحدة والقوى الدولية لحل الأزمة الصومالية وبدأ الاهتمام بالصومال يظهر من جانب القوى الإقليمية والمنظمات الإقليمية وكذلك بدأ الاعتماد على دور الأطراف الصومالية في إنهاء الأزمة ولقد قامت منظمة الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الأفريقي حالياً برعاية عمليات المصالحة، كما قامت بعض الدول مثل جيبوتي ومنظمة (الإيجاد) وغيرها من

(1) مسعد عبد الرحمن، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2008م، ص 157-158.

القوى التي تحاول إيجاد حل للأزمة الصومالية بالطرق السلمية؛ إلا أنها فشلت في تسوية النزاع بين الفصائل المسلحة[1].

ثالثاً: تقييم التدخل الإنساني في الصومال

على الرغم من نجاح الأمم المتحدة في وقف المجاعة التي قضـــت على حوالي 350 ألف صومالي خلال عامي 1991–1992م إلا أن نجاح أو فشل الأمم المتحدة في إيجاد تسوية سياسية للحرب الأهلية الصومالية. وعلى الرغم من أن التدخل الدولي قد تم دون موافقة الحكومة الصومالية؛ لعدم وجود حكومة بسبب انهيار مؤسسات الدولة، يكمن في مدى تحقيقها للأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة من قبل القائمين على هذه العملية تحديداً وبالنظر في الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة وهي تقديم المســاعدات الإنســانية وخلق بيئة آمنة وحماية البنى التحتية وتكوين قوى أمنية وعودة اللاجئين ونزع الســـلاح؛ والتي نصـــت عليها كافة القرارات الصـــادرة عن مجلس الأمن الدولي، نجد أن هذه العملية تهدف إلى التدخل الإنساني وتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين، حيث اعتبرت الأمم المتحدة أن الصراع المحتدم بين القوى الصومالية يهدد السلم والأمن الدوليين. هذه هي مجمل الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة لعملياتها في الصومال ضمن عدة قرارات صدرت عن مجلس الأمن الدولي.

والمتتبع لوضـــع الصـــومال منذ انتهاء العملية وحتى يومنا هذا يلاحظ أن تقديم المساعدات الإنسانية بالرغم من النجاحات أنها لم تستطع إنقاذ الآلاف من الصوماليين من المجاعة والأمراض والأوضاع السيئة للاجئين، حتى في

(1) أحمد إبراهيم محمود، التحولات الإستراتيجية في الصراع الصومالي، مجلة المستقبل العربي، العدد 329، يوليو 2006، ص ص 48–49.

دول الجوار وكذلك لم تنجح الأمم المتحدة في تحقيق باقي الأهداف الأخرى الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.

يرجع فشل الأمم المتحدة في الصومال إلى أنها تدخلت في الصراع دون أن يكون لديها من القواعد القانونية الصريحة أو الآليات الواضحة ما يمكنها من التصدي لمثل هذا الصراع.

وعلى الرغم من تدخل القوى الدولية والإقليمية بتفويض من مجلس الأمن، لا تزال الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة من بداية تدخلها في الصومال لم تتحقق ولا يزال القتال يدور على الأراضي الصومالية إلى يومنا هذا.

الخاتمة

أصبح التدخل الإنساني مثاراً للجدل السياسي والقانوني خصوصاً مع زيادة الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان وانتشار الصراعات الداخلية التي تتفاقم فيها انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية لتشمل ارتكاب جرائم دولية ضد الإنسانية وأعمال إبادة الجنس البشري، فتحاول الدول الكبرى المهيمنة انتقاص السيادة الوطنية لمصلحة الإرادة الدولية وتعمل على إيجاد السوابق التي تتحول عبر التكرار إلى قواعد قانونية عرفية ملزمة؛ بينما تحاول الدول الصغرى من حيث هي محل التدخلات الإنسانية أن تتمسك بميثاق الأمم المتحدة؛ لأنه يحد من حرية الدول الكبرى في تحقيق أهدافها.

وهنا تحاول الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تسخير الأمم المتحدة لتغيير مبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل من خلال توسيع التدخل الإنساني وذلك بقيام مجلس الأمن بمعالجة القضايا الدولية والداخلية وفقاً لمصالح الدول المسيطرة على النظام الدولي؛ مادامت تركيبته وآلية عمله تعكس ميزان القوى الدولي، بحيث أصبح باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية تسخير مجلس الأمن الدولي لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها، من خلال ضبط تفاعلات النظام الدولي. وهذا ما حصل في الصومال وكوسوفا وغيرها من الدول التي تعرضت للتدخل الدولي الإنساني عبر المنظمات الدولية وهو ما يفرز قواعد قانونية دولية تحمي مصالحها؛ لأن القانون الدولي يمثل انعكاسا لتوازن القوى وتعبيراً عن أفكار الجماعة الدولية المسيطرة ومصالحها وقيمها.

أما فيما يتعلق بأسباب فشل جهود المصالحة الوطنية الصومالية؛ فإن هذا الفشل كان عائداً إلى اعتبارات عديدة منها وجود قوى اجتماعية مستفيدة من استمرار الصراع ولا سيما من خلال اقتصاديات الحرب التي نشأت في ظل

انهيار الدولة وفي استغلال بعض القوى الإقليمية لبعض الفصائل الصومالية من أجل إفشال الوساطة التي تقوم بها قوى إقليمية أخرى أخيراً يمكن القول بأن مفهوم الرشادة والعقلانية يعد في نهاية المطاف مفهوماً نسبياً، فما قد يكون عقلانياً من وجهة نظر طرف قد لا يكون كذلك بالنسبة لطرف آخر.

النتائج

من خلال هذه الدراسة توصلت إلى العديد من النتائج كان أهمها:

1. وجود العديد من الثغرات القانونية بشأن مبدأ عدم جواز التدخل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بحيث تستطيع الكثير من الدول الكبرى استغلالها من أجل التدخل في شؤون الدول الأخرى.
2. إن الكثير من التدخلات السياسية تحدث في إطار سياسي توافقي وهي أقوى من العهود والمواثيق الدولية.
3. إن كثير من دوافع التدخل تعبر عن مصلحة شخصية لدولة أو مجموعة من الدول وهذا من شأنه أن يسيء لفكرة التدخل باسم الإنسانية.
4. أن ذيوع نظرية حقوق الإنسان وتراجع مفهوم الاختصاص الداخلي للدول زاد من اللجوء الدولي إلى التدخل الإنساني.

التوصيات

1. أن تبقى جميع التدخلات العسكرية التي تقوم بها الدول فرادى أو جماعات وفقاً لإحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حتى لو كان الغرض منها حماية حقوق الإنسان.
2. ألا يكون الخيار العسكري هو الخيار الأول فهناك سياسات اقتصادية وسياسية بدلاً من اللجوء إلى التدخل العسكري الذي يمكن أن يهمل الأسباب الحقيقية لهذه الأزمات.
3. إن مفهوم السيادة بحاجة إلى تطوير بما يجعله تعبيراً عن سيادة الدولة وليس سيادة الحكومة.
4. يجب دعم وتفعيل دور محكمة الجنايات الدولية في قضايا التدخل الإنساني.

قائمة المراجع

1. هيفاء أحمد يونس، المصالحة الصومالية، مجلة المستقبل العربي، العدد 316، يونيو 2005.
2. التقرير الإستراتيجي العربي، 1992، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1993.
3. أحمد إبراهيم محمود، الأمم المتحدة وحفظ السلام في أفريقيا، تجربة التدخل الدولي في الصومال ورواندا، مجلة سياسة "الدولية" 12، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 1995م.
4. عاطف صقر، النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الأفريقي، تقديم صلاح الدين حافظ، القاهرة: مؤسسة الإهرام للترجمة والنشر، 1996.
5. التقرير الاستراتيجي العربي، 1992، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1993م.
6. نجوى الفوال، المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الصومالية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية للصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، مايو 1999.
7. محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2004.
8. التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1994م، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1995.

9. عثمان سيد حسن موسى، التدخلات الأجنبية الأسباب والمضاعفات، الخرطوم: المركز العالمي للدراسات الأفريقية.
10. جمال سلامة علي، دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين في القارة الأفريقية منذ 1960، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1995.
11. مسعد عبد الرحمن، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2008م.
12. أحمد إبراهيم محمود، التحولات الإستراتيجية في الصراع الصومالي، مجلة المستقبل العربي، العدد 329، يوليو 2006.